الأمم المتحدة
A/RES/71/277
Distr.: General
9 February 2017
الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/71/L.55* و *Add.1*)]

٢٧٧/٧١ - دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها

إن الجمعية العامة،

إذ تسلّم بأن تجارة الماس الممول للنزاعات لا تزال مسألة تثير قلقا بالغا على الصعيد الدولي ويمكن أن تكون لها صلة مباشرة بتأجيج النزاعات المسلحة وأنشطة حركات التمرد الرامية إلى تقويض الحكومات الشرعية أو الإطاحة بها والاتجار بالأسلحة وانتشارها بصورة غير مشروعة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

وإذ تسلّم أيضا بما للنزاعات التي تؤججها تجارة الماس المستغل في تمويلها من أثر مدمر على السلام في البلدان المتضررة وسلامة شعوبها وأمنها وبما يرتكب في هذه النزاعات من انتهاكات منتظمة وجسيمة لحقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ التأثير السلبي لهذه النزاعات على الاستقرار الإقليمي والالتزامات التي يلقيها ميثاق الأمم المتحدة على عاتق الدول فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين، وإذ تسلّم بضرورة الاستمرار في اتخاذ إجراءات لكبح تجارة الماس الممول للنزاعات،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن عملية كيمبرلي، بوصفها مبادرة دولية يقودها المشتركون فيها، تواصل مداولاتها على أساس يكفل مشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة وأوساط صناعة الماس والمجتمع المدني والدول المقدمة للطلبات والمنظمات الدولية،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير إلى أن استبعاد الماس الممول للنزاعات من التجارة المشروعة هو الهدف الرئيسي لعملية كيمبرلي، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة أنشطتها من أجل تحقيق هذا الهدف،

وإذ ترحب بالمساهمة المهمة التي تقدمها عملية كيمبرلي، التي جاءت بمبادرة من البلدان الأفريقية المنتجة للماس، وإذ تدعو إلى المثابرة في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المشتركون في عملية كيمبرلي وأوساط صناعة الماس، ومنظمات المجتمع المدني بصفة مراقبين،

وإذ تقر بالدور الناجح الذي اضطلعت به عملية كيمبرلي، على مدى الأربع عشرة سنة الأخيرة، في وقف تدفق الماس الممول للنزاعات وبالأثر الإنمائي الملحوظ للعملية في تحسين حياة الأشخاص المعتمدين على تجارة الماس، وإذ تلاحظ أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي التزم، في نظرته إلى المستقبل، بمواصلة ضمان أن يظل للعملية دور كأداة ذات مصداقية في كبح التدفق غير المشروع للماس الخام،

وإذ تقر أيضا بأن قطاع الماس له دور مهم في حفز النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للحد من الفقر والوفاء بما يتطلبه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان المنتجة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعهدت بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وسلمت بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وأعربت عن التزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تضع في اعتبارها الفوائد الإيجابية التي تعود بها تجارة الماس المشروعة على البلدان المنتجة له، وإذ تشدد على ضرورة الاستمرار في اتخاذ إجراءات دولية للحيلولة دون أن تؤثر مشكلة الماس الممول للنزاعات سلبا في تجارة الماس المشروعة، التي تسهم مساهمة أساسية في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة والمستوردة له،

وإذ تلاحظ أن الجزء الأكبر من الماس الخام المنتج في العالم يأتي من مصادر مشروعة،

وإذ تلاحظ أيضا أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد شكر رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٦ لتنظيمه، على هامش اجتماعات عملية كيمبرلي، المنتدى الخاص المعني بالماس الاصطناعي في شكل جلسة إعلامية، والمناقشة المتعلقة بالماس الاصطناعي غير المفصح عنه،

وإذ تشير إلى الميثاق وإلى جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بمسألة الماس الممول للنزاعات، وإذ تعقد العزم على المساهمة في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في تلك القرارات ودعم هذا التنفيذ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ١٤٥٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الذي أيد فيه المجلس بقوة نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ[(١)]، باعتباره مساهمة قيمة في مكافحة الاتجار بالماس الممول للنزاعات،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ لا يزال يؤثر تأثيرا إيجابيا في الحد من إمكانية مساهمة الماس الممول للنزاعات في تأجيج النزاعات المسلحة، وأنه يساعد على حماية التجارة المشروعة وكفالة التنفيذ الفعال للقرارات المتعلقة بتجارة الماس الممول للنزاعات،

وإذ تسلّم بأن الدروس المستفادة من عملية كيمبرلي قد تكون مفيدة لعمل لجنة بناء السلام عند نظرها في البلدان المشمولة ببرنامج عملها، حسب الاقتضاء،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٥/٥٦ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٦٣ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ٥٧/٣٠٢ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، و ٥٨/٢٩٠ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ٥٩/١٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/١٨٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦١/٢٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٦٢/١١ المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/١٣٤ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١٠٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٦٥/١٣٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ٦٦/٢٥٢ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، و ٦٧/١٣٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٦٨/١٢٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٦٩/١٣٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٧٠/٢٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ التي دعت فيها إلى وضع مقترحات بشأن إقامة نظام دولي بسيط فعال وعملي لإصدار شهادات منشأ للماس الخام وتنفيذها واستعراضها دوريا،

---

(١) انظر A/57/489.

وإذ ترحب في هذا الصدد بتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بطريقة لا تعيق تجارة الماس المشروعة أو تفرض أعباء لا لزوم لها على الحكومات أو أوساط صناعة الماس، وبخاصة صغار المنتجين، ولا تعرقل تطور صناعة الماس،

وإذ ترحب أيضا بقرار المشتركين الـ ٥٤ في عملية كيمبرلي الذين يمثلون ٨١ بلدا، ومنهم الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي الذين تمثلهم المفوضية الأوروبية، معالجة مشكلة الماس الممول للنزاعات عن طريق المشاركة في عملية كيمبرلي وتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ،

وإذ تلاحظ نتائج الاجتماع العام الرابع عشر لعملية كيمبرلي الذي استضافته الإمارات العربية المتحدة في دبي في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦[(٢)]،

وإذ تلاحظ أيضا أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد اعترف بما بذله رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦ من جهود وأحاط علما بما طرحه من اقتراحات من أجل وضع منهجية لتقدير قيمة الماس الخام، وإنشاء أمانة دائمة لعملية كيمبرلي، وإنشاء صندوق لائتلاف المجتمع المدني، وإذ تؤكد تطلع الاجتماع العام إلى مواصلة تدارس تلك الاقتراحات تحت قيادة الرئيس المقبل،

وإذ تعرب عن الارتياح إزاء تنويه الاجتماع العام لعملية كيمبرلي إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بتحسين فهم التحديات التي تواجه بعض المشتركين في عملية كيمبرلي في ضمان تقدير قيمة أنواع الماس الخام الخاصة بهم تقديرا سليما، وإذ تسلم بأن بخس قيمة الماس أو المغالاة في تقدير قيمتها يقوض دقة المعلومات المسجلة في شهادات العملية،

وإذ تلاحظ أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد أعرب عن تقديره للمنتديات الخاصة المعنية بتقدير قيمة الماس التي استضافها رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦، وإذ تسلم بأن الاجتماع العام قد أحاط علما بمشروع الدراسة الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التحديات التي تواجه بعض البلدان المنتجة في تقدير قيمة الماس الخام، وشكر الفريق الفرعي المعني بتقدير قيمة الماس، التابع للفريق العامل لخبراء الماس، على عمله المتعلق برسم خريطة للنُهج القطرية المتبعة في تقدير قيمة الماس الخام، إذ يوفر عمله هذا مرجعا شاملا لجميع المشتركين في عملية كيمبرلي،

---

(٢) انظر A/71/665.

وإذ تدرك أن كفالة حصول المنقبين الحرفيين على قيمة عادلة نظير أحجارهم مسألة مستقلة ولكنها وثيقة الصلة أشار إليها الاجتماع العام باعتبارها تتطلب العناية لأهميتها في حد ذاتها، وأن أي مبادرة لاحقة ترمي إلى تحسين الممارسات المتبعة في تقدير قيمة الماس ينبغي أن تكون متاحة للمنقبين المحترفين وأن تهدف إلى خدمة مصالحهم،

وإذ ترحب بالمساهمة المهمة في تحقيق مقاصد عملية كيمبرلي، التي قدمتها ولا تزال تقدمها منظمات المجتمع المدني من جميع البلدان المشاركة، وأوساط صناعة الماس، وبخاصة المجلس العالمي للماس الذي يمثل جميع جوانب صناعة الماس في عملية كيمبرلي، للمساعدة في الجهود الدولية المبذولة لوقف تجارة الماس الممول للنزاعات،

وإذ ترحب أيضا بمبادرات التنظيم الذاتي الطوعي لأوساط صناعة الماس التي أعلن عنها المجلس العالمي للماس، وإذ تسلم بأن وجود نظام للتنظيم الذاتي الطوعي من هذا القبيل، على النحو المبين في إعلان إنترلاكن المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ للماس الخام[1] يسهم في كفالة فعالية النظم الوطنية للمراقبة الداخلية على الماس الخام،

وإذ تسلّم بضرورة إيلاء الاحترام التام لسيادة الدول والتقيد بمبادئ المساواة وتبادل المنافع وتوافق الآراء،

وإذ تسلّم أيضا بأن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، لن يكون ذا مصداقية ما لم يكن لدى جميع المشتركين فيه التشريعات الوطنية اللازمة مقترنة بنظم مراقبة داخلية فعالة ذات مصداقية، الهدف منها استبعاد وجود الماس الممول للنزاعات في سلسلة إنتاج وتصدير واستيراد الماس الخام داخل أراضيهم وعبر حدودهم، مع مراعاة أن اختلاف أساليب الإنتاج والممارسات التجارية، فضلا عن الاختلافات في الضوابط المؤسسية في هذا المجال، قد يستلزم اتباع نهج مختلفة لاستيفاء المعايير الدنيا، وإذ تشجع جميع المشتركين على العمل لبلوغ الامتثال العام لمعايير عملية كيمبرلي،

وإذ ترحب بالجهود الرامية إلى تحسين الإطار المعياري لعملية كيمبرلي عن طريق وضع قواعد ومعايير إجرائية جديدة لتنظيم أنشطة هيئاتها العاملة والمشتركين والمراقبين فيها وتبسيط إجراءات إعداد الوثائق واتخاذ القرارات في عملية كيمبرلي على نحو يؤدي إلى تعزيز فعالية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ،

١ - **تؤكد من جديد دعمها القوي والمستمر** لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ[1] ولعملية كيمبرلي ككل؛

٢ - **تسلّم** بأن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يساعد في كفالة التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تتضمن فرض جزاءات على تجارة الماس الممول للنزاعات ويسهم في منع نشوب النزاعات التي يؤججها الماس في المستقبل، وتدعو إلى التنفيذ التام للتدابير القائمة التي وضعها المجلس والتي تستهدف تجارة الماس الخام غير المشروعة، ولا سيما الماس الممول للنزاعات الذي له دور في تأجيج النزاعات؛

٣ - **تسلّم أيضا** بما قدمته الجهود الدولية المبذولة لمعالجة مشكلة الماس الممول للنزاعات، بما فيها عملية كيمبرلي، من مساهمات مهمة في تسوية النزاعات وتوطيد دعائم السلام في أنغولا وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا؛

٤ - **تلاحظ** الجهود الرامية إلى مواصلة النهوض بتنفيذ عملية كيمبرلي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مواصلة التحقق من تطبيق شروط نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على المبيعات العابرة للحدود التي تجري عن طريق الإنترنت؛

٥ - **تلاحظ أيضا** قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي يمنح إعفاء بخصوص التدابير المتخذة لتنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقرار المجلس العام المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الذي يمدد الإعفاء الممنوح حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقرار المجلس العام المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي يمدد الإعفاء الممنوح حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛

٦ - **تحيط علما** بتقرير رئيس عملية كيمبرلي المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٢[2]، وتهنئ المشتركين وأوساط صناعة الماس والمراقبين المشاركين في عملية كيمبرلي على الإسهام في وضع نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتنفيذه ورصده؛

٧ - **تقر** بالتقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة التابعة لعملية كيمبرلي والمشتركون والمراقبون خلال عام ٢٠١٦ في تحقيق الأهداف التي حددتها عملية كيمبرلي والمتمثلة في تعزيز تنفيذ نظام استعراض الأقران وزيادة شفافية الإحصاءات ودقتها وتشجيع البحوث في مجال إمكانية اقتفاء أثر الماس، وتشجيع انضمام الجميع إلى العملية عن طريق توسيع نطاق مشاركة الحكومات وأوساط الصناعة والمجتمع المدني في العملية، وتعزيز تولي المشتركين

والمراقبين زمام الأمور، وتحسين تدفق المعلومات والاتصالات، وتعزيز قدرة عملية كيمبرلي على التصدي للتحديات المستجدة؛

٨ - **تلاحظ** أن عملية تقديم التقارير السنوية عن تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ هي المصدر الرئيسي الشامل والمنتظم للمعلومات التي يقدمها المشتركون بشأن تنفيذ عملية كيمبرلي، وتهيب بالمشتركين تقديم تقارير سنوية متسقة وموضوعية استيفاء لهذا الشرط؛

٩ - **تعرب عن تقديرها** لكل من بيلاروس وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والكاميرون وليسوتو والهند لاستقبالها زيارات استعراضية في عام ٢٠١٦، وترحب بالتزامها بالسماح باستعراض نظمها لإصدار الشهادات وتحسينها باستمرار؛

١٠ - **تنوه** بإعراب عدد من الدول عن رغبتها في استضافة زيارات استعراضية، وهي البرازيل وبنما وبوتسوانا وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغانا وموريشيوس وناميبيا والنرويج، وتهيب بالمشتركين الآخرين أن يستمروا في الترحيب بالزيارات الاستعراضية والمشاركة بنشاط في نظام عملية كيمبرلي لاستعراض الأقران؛

١١ - **تنوه أيضا** بالجهود التي تبذلها عملية كيمبرلي من أجل تعزيز التنفيذ والإنفاذ، وبوجه خاص من أجل كفالة تنسيق الإجراءات التي تتخذها عملية كيمبرلي فيما يتعلق بتقديم شهادات مزورة، وتوخي اليقظة وكفالة الكشف عن الشحنات الواردة من مصادر مشبوهة والإبلاغ عنها وتيسير تبادل المعلومات في حالة وجود تجاوز، وتقر مع التقدير بزيادة مستوى التعاون بين المشتركين ومع منظمة الجمارك العالمية في هذا الصدد؛

١٢ - **تؤكد** أن المشاركة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ على أوسع نطاق ممكن أمر أساسي، وتشجع المشتركين على الإسهام في العمل الذي تقوم به عملية كيمبرلي عن طريق السعي إلى أن تصبح أعضاء فيها والمشاركة على نحو فعال في نظام إصدار شهادات المنشأ والامتثال للتعهدات الواردة فيه، وتقر بأهمية زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية كيمبرلي؛

١٣ - **تهيب** بالمشتركين في عملية كيمبرلي أن يواصلوا توضيح القواعد والإجراءات وتحسينها لزيادة تعزيز فعالية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وتلاحظ مع الارتياح تنظيم أعمال عملية كيمبرلي فيما يتعلق بوضع قواعد وإجراءات شفافة وموحدة وتحسين آلية التشاور والتنسيق داخل عملية كيمبرلي؛

١٤ - **تلاحظ مع التقدير** استعداد المشتركين والمراقبين في عملية كيمبرلي لدعم المشتركين الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في استيفاء شروط نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتقديم المساعدة التقنية لهم؛

١٥ - **تسلّم** بأهمية عملية كيمبرلي في النهوض بالتنمية الاقتصادية، وبخاصة في قطاع تعدين الماس الحرفي والمحدود النطاق، وتشجع زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالتنمية، بطرق منها العمل المضطلع به في إطار مبادرة تطوير قطاع الماس داخل نطاق عملية كيمبرلي؛

١٦ - **ترحب** بالخطوات الإضافية التي اتخذها مؤخرا بلدان اتحاد نهر مانو، وهي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، لتنفيذ مبادرة النهج الإقليمي التي سلّط مجلس الأمن الضوء عليها في قراره ٢١٥٣ (٢٠١٤)، الذي رفع فيه المجلس الحظر المفروض على تصدير الماس الخام من كوت ديفوار، وترحب أيضا باستمرار الدعم المقدَّم إلى بلدان اتحاد نهر مانو من قِبَل الفريق التقني التابع للفريق العامل المعني بالرصد ومجموعة أصدقاء اتحاد نهر مانو، وبخاصة الجهود الجارية لإضفاء طابع رسمي على الدور الذي تقوم به أمانة اتحاد نهر مانو ولإشراك الشركاء المنفذين و/أو مقدمي المساعدات التقنية الآخرين؛

١٧ - **تلاحظ** أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦ قد أقر بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتنفيذ المقرر الإداري والإطار التنفيذي لاستئناف صادرات الماس الخام من ذلك البلد، ورحب بالمقررات التي اتخذها فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي بإعلان المناطق الفرعية بربيراتي وبودا وكارنو ونولا ''مناطق ممتثلة''، وشجع سلطات عملية كيمبرلي في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تنفيذ كل من المقرر الإداري والتوصيات الواردة في تقرير فريق الرصد التابع للعملية بشأن البعثات الميدانية التي قام بها إلى بربيراتي وبودا وكارنو وغادزي ونولا في آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٦، وعلى مواصلة تنفيذ تدابير المراقبة المعززة وكفالة إمكان تتبع الماس الخام الناتج من ''المناطق الممتثلة'' الأربع كلها؛

١٨ - **تلاحظ أيضا** أن الاجتماع العام قد أحاط علما بتوصية مقدمة من فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) والذي مددت ولايته بموجب قرار المجلس ٢٢٦٢ (٢٠١٦)، إلى لجنة المتابعة الثلاثية لجمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي بشأن ضمان الرصد المتواصل لحرية الحركة في المناطق الممتثلة جميعا وفقا للمعايير المقترحة؛

١٩ - **تلاحظ كذلك** أن الاجتماع العام قد رحب باستئناف مشروع المساعدة الإنمائية الذي تنفذه الولايات المتحدة الأمريكية في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تعزيز

قدرة ذلك البلد ومساعدته على تنفيذ المقرر الإداري والإطار التنفيذي لاستئناف صادرات الماس الخام، وتشير إلى أن الاجتماع العام قد شجع المشتركين والمراقبين الآخرين على النظر في تقديم مساعدة تقنية تكميلية؛

٢٠ - **تلاحظ** أن الاجتماع العام قد رحب بالمبادرة التي قامت بها جمهورية أفريقيا الوسطى وجيرانها المشتركون في عملية كيمبرلي وهم جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والكونغو، لضمان التعاون بشأن المسائل ذات البعد الإقليمي المتعلقة بالامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وشجع جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي على مواصلة العمل في ارتباط وثيق مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك مع المجتمع الدولي؛

٢١ - **تعرب عن تقديرها** للاجتماع العام لعملية كيمبرلي لترحيبه باستئناف مشاركة جمهورية فنزويلا البوليفارية في عملية كيمبرلي، وتلاحظ أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد التزمت باستضافة زيارة استعراضية في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد استئناف التصدير، وهي زيارة ستُدعى أوكرانيا إلى المشاركة فيها، على النحو المتفق عليه في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع العام في عام ٢٠١٦؛

٢٢ - **تلاحظ مع الارتياح** أن الاجتماع العام قد شجع غابون على دعوة بعثة خبراء إلى البلد قبل حلول موعد اجتماع ما بين الدورات لعام ٢٠١٧ من أجل استهلال إجراءات قبولها في عملية كيمبرلي؛

٢٣ - **تلاحظ مع التقدير** الدور الذي تقوم به آلية الدعم الإداري لعملية كيمبرلي، التي استضافها المجلس العالمي للماس في عام ٢٠١٦؛

٢٤ - **تؤكد من جديد** التزام عملية كيمبرلي بمواصلة الحوار بشأن عملية اتخاذ القرار وبشأن تعريف ”الماس الممول للنزاعات“، وفقا للبيان الختامي للاجتماع العام المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣[٣]؛

٢٥ - **تؤكد من جديد أيضا** أهمية الطابع الثلاثي الأطراف لعملية كيمبرلي، وتلاحظ أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد أشار إلى أن ائتلاف المجتمع المدني كان قد قرر ألا يحضر اجتماعات عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦ بسبب عدد من الشواغل،

(٣) انظر A/68/649.

وأن الاجتماع العام قد أعرب عن رغبته في أن يشارك ائتلاف المجتمع المدني على نطاق واسع في المستقبل، وترحب في هذا الصدد باعتراف الاجتماع العام لعملية كيمبرلي بأهمية العمل الذي يؤديه المجتمع المدني، وباعتزامه النظر في سبل تدعم مشاركة المجتمع المدني بصورة قوية وإقراره باقتراح رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٦ إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين أو آلية مماثلة تكون مقبولة من جميع المشاركين والمراقبين، وترحب باعتراف الاجتماع العام بحضور ممثلين من منظمات المجتمع المدني التالية الاجتماع العام بصفتهم ضيوفا لرئيس العملية لعام ٢٠١٦:

(أ) منظمة أفريقيا الوسطى للتنمية المستدامة؛

(ب) منظمة الحرف والموارد التعدينية في أفريقيا الوسطى؛

(ج) لجنة المتابعة التابعة لعملية كيمبرلي في بربيراتي؛

(د) رابطة نساء أفريقيا الوسطى من أجل التنمية المستدامة؛

(هـ) منظمة الحوكمة الأفريقية الرشيدة؛

٢٦ - **تلاحظ** أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد رحب باقتراح مقدم من رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٦ يستهدف تعزيز هيكل عملية كيمبرلي من خلال إنشاء أمانة لعملية كيمبرلي يمكن أن تدعم استمرارية عملية كيمبرلي وكفاءتها وتؤكد ما قرره الاجتماع العام من أن دورة الاستعراض المقبلة توفر فرصة لمناقشة وسائل تحسين عملية كيمبرلي؛

٢٧ - **تقر** بأن الاقتراح المذكور أعلاه يفيد بأن هذه الأمانة بمقدورها أن تساعد على تيسير تقدم عملية كيمبرلي في النهوض بغاياتها وأهدافها، وأن توفر، ضمن إمكانيات أخرى، وجودا مستمرا يحافظ على الصلات في البلدان موضع الاهتمام، وأن تدعم رئيس عملية كيمبرلي في التفاعلات مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين، وأن تساعد عملية كيمبرلي فيما يخص المشاركين الذين يتم تعليق اشتراكهم في العملية ثم يعمدون إلى استئنافه، وتلاحظ في هذا الصدد أن الاجتماع العام يتطلع إلى الوقوف مستقبلا على سبل يمكن بها تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة؛

٢٨ - **تسلّم** بأن الاجتماع العام قد لاحظ أن البلدان التي ترغب في زيادة ثقتها فيما يتعلق بتقدير قيمة ماسها الخام تقديرا دقيقا قد تستفيد من اتباع منهجية متسقة تقوم على تزويد المسؤولين الحكوميين بتدريب وبمساعدة تقنية شاملين؛

٢٩ - **تقر** بأن الاجتماع العام قد لاحظ أن هذه المنهجية يمكن أن تشمل، كما أفاد رئيس عملية كيمبرلي وبعض المشاركين في المنتديات الخاصة المعنية بتقدير قيمة الماس التي استضافها رئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦، عدة عناصر يتعين أن يستخدمها المشتركون في عملية كيمبرلي من بينها استعمال بروتوكولات موحدة لتحضير الماس الخام وفرزه توطئة لتقدير قيمته، والاستناد بقدر الإمكان إلى أسعار المعاملات المعاصرة للأنواع المماثلة من الماس الخام، وعندما يتعذر ذلك إمكان وضع منهجية ترتكز على اشتقاق قيمة الماس الخام من المعاملات المعاصرة، تكون شفافة في نهجها وهدفها ومستندة إلى ممارسات الصناعة، وتلاحظ في هذا الصدد أن المجلس العالمي للماس، بوصفه مراقبا، قد كرر التأكيد على أن كل المناقشات الحالية والمقبلة يجب أن تحترم قانون المنافسة ومنع الاحتكار؛

٣٠ - **تلاحظ** أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد طلب إلى الفريق الفرعي المعني بتقدير قيمة الماس، التابع للفريق العامل لخبراء الماس، أن يدعو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى التعاون مع عملية كيمبرلي للمضي قدما بهذا العمل، بما يتفق مع القواعد والإجراءات؛

٣١ - **ترحب** بتنويه الاجتماع العام لعملية كيمبرلي إلى عمل لجنة القواعد والإجراءات المتعلق بتعاون عملية كيمبرلي مع منظمات خارجية، وما تتوقعه اللجنة من إجراء مزيد من المناقشات بشأن تلك المسألة؛

٣٢ - **تشجع** على زيادة تحسين إنفاذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وتلاحظ الجهود التي بُذلت حديثا لزيادة تبادل المعلومات والتعاون في مجال الإنفاذ؛

٣٣ - **تلاحظ** ترحيب الفريق العامل المعني بالإحصاءات التابع لعملية كيمبرلي بمواصلة المناقشات بشأن دراسة تكنولوجيا سلسلة كتل بيانات المعاملات في إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ؛

٣٤ - **تنوه مع بالغ التقدير** بالمساهمة الهامة التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة أثناء رئاستها لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٦ في الحد من تجارة الماس الممول للنزاعات، وترحب باختيار أستراليا لتولي رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٧ والاتحاد الأوروبي نائبا لرئيس العملية لعام ٢٠١٧ ورئيسا للعملية لعام ٢٠١٨ والهند نائبا للرئيس المقبل للعملية لعام ٢٠١٨ ورئيسا للعملية لعام ٢٠١٩؛

٣٥ - **تطلب** إلى رئيس عملية كيمبرلي أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ عملية كيمبرلي؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند المعنون ”دور الماس في تأجيج النزاع“.

الجلسة العامة ٦٩
٢ شباط/فبراير ٢٠١٧